

قرار مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ١٨ / ٦ / ٢٠١٣

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر
بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ،

وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية
والصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ،

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر
الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولي رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦
وتعديلاتها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي
للهيئة العامة للرقابة المالية ،

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٩٧ بشأن
القواعد المنظمة للممارسة أعمال الوساطة في التأمين والتزامات الوسطاء والأعمال
المحظورة عليهم وتعديلاته،

وعلى المذكرة المعدة من الإدارة المختصة بالهيئة ،

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة في جلسته رقم (١٢) المنعقدة بتاريخ

٢٠١٣/٦/١٨ .



٤٦٠٧٦

"قرار"

مادة (١): يجوز أن يتقدم وسيط التأمين بطلب لإعادة قيده بسجل وسطاء التأمين وفقاً للقواعد والشروط التالية :

أولاً : أن يتقدم الوسيط - سواء شخص طبيعي أو اعتباري - بطلب إعادة القيد على النموذج المعد لهذا الغرض خلال ثلاث سنوات من تاريخ شطب القيد ، وإذا انقضت مدة الثلاث سنوات من قرار الشطب دون إعادة قيد الوسيط فيجوز للوسيط أن يتقدم بطلب قيد جديد ويعامل معاملة القيد لأول مرة برقم وإجراءات جديدة وفقاً لمقرر في هذا الشأن.

ثانياً : ان يكون قد مضى على قرار الشطب ستة اشهر على الأقل اذا كان الشطب بسبب تقديم بيانات تنطوي على خطأ جسيم أو نتيجة عدم التزام الوسيط بالقواعد المنظمة لمزاولة المهنة (بالنسبة للشخص الطبيعي) أو كان الشطب بسبب مخالفة الشركة لاحكام القانون أو اللائحة التنفيذية أو الضوابط التي تضعها الهيئة لمباشرة النشاط أو بسبب مخالفة الشركة شرطاً من شروط الترخيص الصادر لها بمزاولة النشاط (بالنسبة للشخص الاعتباري) .

ثالثاً : الا يكون قرار الشطب لأمر تمس الامانة أو الشرف المنصوص عليها في البند (٥) من المادة (٦٣) من القانون.

رابعاً : أن يرفق الوسيط بطلب إعادة القيد جميع المستندات والبيانات التي تثبت توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (٧٣) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والمادة (١٢٩) من لائحته التنفيذية .

خامساً : يكون رسم إعادة القيد وقيمة الوثيقة المهنية ذات الرسم ونفس قيمة الوثيقة المقررة لتجديد القيد .



٤٦٠٧٦

سادساً: يتم اعادة القيد بقرار من رئيس الهيئة ويكون لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار رئيس الهيئة باعادة القيد ويجوز تجديدها وفقاً للقواعد والاحكام والشروط المقررة لتجديد القيد .

مادة (٢): على القطاعات والإدارات المركزية بالهيئة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة (٣): ينشر هذا القرار بالموقع الإلكتروني للهيئة وبجريدة الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

رئيس مجلس الإدارة
أشرف الشرقاوى
د/ أشرف الشرقاوى
٤٦٠٧٦

